

عدم اهتمام الإمام مسلم بالأسانيد العالية

بقدر اهتمامه بالأسانيد الصحيحة :

...من الأمور التي أحب التنبيه عليها أم مسلماً رحمه الله لم يعن بالحديث العالي في صحيحه ، والحديث العالي ضد النازل ، والمقصود بالعالي والنازل قلة العدد بين أصحاب الكتاب وبين النبي أقصد فر الرواة .

...فإذا كان مسلم . رحمه الله . عنده حديث مروى من عدة طرق ، بعض الطرق يكون بينه وبين النبي ستة رواة ، وبعض الطرق يكون بينه وبين النبي أربعة رواة ، فإنهم يقولون للطريق التي بينه وبين النبي أربعة رواة : طريق عالية ، والأخرى نازلة .

...وقد عني المحدثون بمسألة العلو ، والذين في طبقة مسلم يحرصون على الأحاديث العالية وبالذات في ذلك التاريخ ، بعضهم ظفر بأحاديث ثلاثية الإسناد يعني لا يكون بين المؤلف وبين النبي أكثر من ثلاثة رواة ، الصحابي ، والتابعي ، ثم شيخ صاحب الكتاب ، ووقع في مسند الإمام أحمد . رحمه الله . عدد من الأحاديث الثلاثية بلغ نحو ثلاثمائة حديث ثلاثيات ، أفردا السفاريني . رحمه الله . وشرحها أيضاً في كتابه " شرح ثلاثيات المسند " .

كما أنه وقع لبعض المعاصرين لمسلم بعض الثلاثيات أيضاً ، فهناك ابن ماجه وهو متأخر عن مسلم نوعاً ما ، له ثلاثيات ، بل إن تلميذ مسلم وهو الترمذي له بحديث ثلاثي في كتابه ، وهو ما أخرجه في كتابه عن شيخه اسماعيل بن موسى الفراري قال : حدثنا عمر بن شاذان عن أنس عن النبي أنه قال " يأتي على الناس زمان الصابر فيه على دينه كالعابض فيه على الجمر " هذا الحديث أخرجه الترمذي بإسناد ثلاثي ليس بينه وبين النبي سوى ثلاثة رواة ، وما دام الترمذي من تلاميذ مسلم ، فمن باب أولى أن يوجد عند مسلم أحاديث ثلاثية الإسناد . فلماذا ياترى لم يخرج مسلم شيئاً من الأحاديث الثلاثية ؟ إنما أعلى ما وجدنا عنده في كتاب رباعي الإسناد . يعني بينه وبين النبي أربعة رواة . لماذا لم يعن مسلم بالثلاثي الإسناد ؟

السبب انتقاؤه للأحاديث الصحيحة ، وانتقاؤه للطرق الصحيحة ، فإنه لو أراد أن يخرج هذه الطرق الثلاثية سيكون ذلك الإسناد الذي عنده ضعيفاً ، ولذلك بعضهم يقول : إن الأحاديث الثلاثية في سنن ابن ماجه كلها ضعيفة ، وأظن هذه العبارة وردت عن المزي . رحمه الله . فسلم إذا تجنب الأحاديث العالية بسبب انتقاؤه للحديث الصحيح فقط ، وإلا سيكون عنده أحاديث ثلاثية الإسناد . كما أن من منهج مسلم رحمه الله أنه لا يرى الرواية بالمعنى بخلاف شيخه البخاري ، فالبخاري يرى الرواية بالمعنى ، إذا تلقى الحديث بلفظ جوز لنفسه أن يرويه بلفظ آخر بشرط أن يكون المعنى هو المعنى . وأما مسلم رحمه الله فإنه يحترز كل الإحتراز عن أي لفظة يغيرها ويبدلها في الإسناد .

...

وبعضهم ذكر أن هذا من جوانب التفضيل لصحيح مسلم على البخاري ، وبعضهم ذكر أن للبخاري عذراً أن مسلماً يحق له أن يصنع هذا الصنيع . قالوا : البخاري . رحمه الله . لم يكن يدون الحديث أثناء تلقيه له عن

الشيخ ، فهو الذي يقول : ب حديث سمعته بالشام وكتبته بخرسان ، فإذا هو يملئ من حفظه فيستحضر المعنى تماماً ثم يعبر بما يحضره من ألفاظ ، إن استطاع أن يأتي بالحديث بنفس اللفظ فعل ، وإلا جاء بألفاظ تؤدي نفس المعنى الذي تلقاه به .

قالوا : وأما مسلم رحمه الله فإنه ألف صحيحه في بلده نيسابور ، بل بحضور جميع كتبه حينما كان يكتب عن الشيخ ، فكتبه بين يديه ، بل إن بعض شيوخه كان حياً حينما ألف الصحيح ، فإذا أشكل عليه لفظ ذهب الى مراجعته ذلك الشيخ عن ذلك اللفظ الذي أشكل عليه ، فلذلك حق له أن يحترز في هذه الألفاظ ، وأن يأتي بالحديث على وجهه الذي سمعه .

ولأجل هذا وجدنا بعض المغاربة . بالذات . وإن كان يصنع هذا غيرهم ممن يسوق المتون . متون الأحاديث . كعبد الحق الإشبيلي في كتابه الأحكام . ينتقون رواية مسلم على رواية البخاري إذا كان الحديث متفق عليه ، نجد أنهم يأخذون لفظ مسلم ويدعون لفظ البخاري .

والسبب أنهم يرون أن لفظ مسلم أدق من لفظ البخاري . رحمه الله . وهذا فعلاً موجود في صحيح البخاري ، وربما قال بعض الناس : يمكن أن يكون البخاري تلقى الحديث هكذا ، لأننا نجد البخاري يورد الحديث في أكثر من موضع ، فنجد في بعض المواضع اختلافاً في اللفظ عن ذلك الموضع السابق . مثال ذلك : أئنه يورد الحديث في كتاب الطهارة بلفظ آخر ، وقد يقول قائل : إن هذا بسبب اختلاف الرواية ، يكون تلقي الحديث عن شيخ بلفظ ، وعن شيخ آخر بلفظ آخر .

ولكن جوابنا على هذه المسئلة : أقول : إن البخاري . رحمه الله . في بعض الأحيان يأتي بالحديث عن نفس الشيخ في هذا الموضع وفي ذلك الموضع مع اختلاف اللفظ فدل ذلك على أن اختلاف اللفظ منه هو لا من ذلك الشيخ الذي تلقى ذلك الحديث عنه .

ومن الأمور التي فضلوا صحيح البخاري بسببه : أن مسلماً . رحمه الله . اقتصر على المرفوع دون الموقوف ، وعلى المتصل دون المعلق ، وهذا يدفعنا الى الكلام على المعلقات في صحيح مسلم . المعلقات في صحيح مسلم .

بالنسبة للبخاري تقدم الكلام على المعلقات في صحيح البخاري بما يغني عن الإعارة ، وفهمنا من خلال ذلك العرض أن البخاري . رحمه الله . أورد في كتابه كثيراً من الأحاديث المعلقة ، وذكرت لكم أن المعلق ما حذف من مبدأ إسناده راو فأكثر ، ولربما حذف كامل الإسناد فقال : قال : النبي وربما ذكر الصحابي فقط فقال : قال بن عباس ، أو قال أبو هريرة ، وهلم جرا .

فهذه الأحاديث المعلقة يودعها البخاري . رحمه الله . في كتابه لسبب وهو استخدامه لها في الناحية الفقهية الاستنباطية ، فهل ياترى في صحيح مسلم شيء من هذه المعلقات ؟ .

فنقول : إن المعلقات التي في صحيح مسلم وجدت . على إختلاف بين العلماء في عددها . ولكنها على أكثر عدد لا تشكل نسبة إذا ما قورنت بالمعلقات في صحيح البخاري .

فقد بلغ عدد الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري مائة وتسعة وخمسون حديثاً كما يقول الحافظ بن حجر ، وعلى أعلى نسبة عند مسلم قيل : إن عددها أربعة عشر حديثاً .

فالفرق بين العديدين ظاهر ، فإذا هذا من جوانب التفضيل لصحيح مسلم على صحيح البخاري ، أنهم قالوا : ليس فيه شيء من المعلقات .

ثم إن هذه المعلقات التي في صحيح مسلم . وعددها كما قيل على أعلى حصر أربعة عشر حديثاً . ليس الأمر فيها كما ذكر بل إننا نجد هذه الأربعة عشر حديثاً ترجع الى اثني عشر حديثاً ، والسبب أن أحدها مكرر ، والحديث الآخر ليس في الحقيقة بمعلق ، وهو الحديث الذي جاء في كتاب الصلاة في باب الصلاة على النبي ، حينما يقول مسلم : حدثنا صاحب لنا عن إسماعيل بن زكريا عن الأعمش ، وعن مسعر وعن بن مغول كلهم عن الحكم . يعني ابن عتيبة عن ابن أبي ليلي عن كعب بن عجرة أنهم قالوا للنبي : " قد عرفنا كيف نسلم عليك ، فكيف نصلي عليك ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ... "

نجد أن هذا الحديث بهذه الصورة ليس بمعلق ، وإنما هذا إسناد متصل ليس فيه انقطاع ولكن يقال عن هذا الحديث : إن في إسناده راوياً مبهماً ، وهو شيخ مسلم حينما قال : حدثنا صاحب لنا ، ومع ذلك فهذا الحديث إنما جاء بهذه الصورة في رواية أبي العلاء بن ماهان وهو أحد الرواة في صحيح مسلم .

وأما الرواية المعتمدة وهي رواية أبي احمد الجلودي النيسابوري فليس فيها هذا الراوي المبهم ، وإنما فيها التصريح باسم هذا الشيخ ، وهذه الرواية هي المعتمدة وهي الموجودة بين أيدينا ، أما رواية أبي العلاء بن ماهان فلا أعرف أنها موجودة في هذا العصر ، ورواية الجلودي جاءت فيها الرواية هكذا : يقول مسلم : حدثنا محمد بن بكار ، قال حدثنا إسماعيل بن زكريا ... ثم ذكر الحديث .

فتبين بهذا أن هذا الحديث ليس بمعلق في صحيح مسلم ، وإنما هو إسناد متصل ، وتبين شيخ مسلم في رواية الجلودي .

أما الأحاديث الأثنا عشر التي قيل إنها معلقة ، ففي الحقيقة أن هذه الأحاديث الإثنا عشر التي قيل أنها معلقة ، ففي الحقيقة أن هذه الأحاديث الاثني عشر أيضاً ، لو نظرنا إليها نجد فيها أحاديث وصلها مسلم نفسه في موضع آخر من صحيحه ، وعدد هذه الأحاديث التي وصلها مسلم خمسة أحاديث ، فإذا لا يقال عن هذه الأحاديث إنها كمعلقات صحيح البخاري والتي كثير منها يعلقها ولا يصلها في نفس الصحيح ، وإنما هذه وصلها مسلم في موضع آخر فهي لا تعتبر معلقة .

هناك أحاديث عدها بعض العلماء معلقة وهي في الحقيقة موصولة وعددها ستة أحاديث ، والسبب في قولنا إنها موصولة أننا نجدها بعد التتبع موصولة هكذا ، كالحديث السابق فيها راو مبهم ، حينما يقول مسلم . رحمه الله . : حدثت ، أو حدثنا صاحب لنا ، أو نحو ذلك من العبارات مثل ما حصل في رواية أبي العلاء

بن ماياها السابقة ، وعددها ستة كما بينا ، فهذه يقال : في إسنادها راو مبهم ، وليست أحاديث معلقة ، ونجد أن هذه الأحاديث بعد التتبع موصولة عند غير مسلم في خارج الصحيح .